عمرو موسى: الإبقاء على النائب العام في منصبه «قرار صائب»

القاهرة ـ أ ش أ: أشاد عمرو موسى رئيس حزب المؤتمر المصرى امس الاول بقرار مؤسسة الرئاسة الابقاء على النائب العام المستشار عبد المجيد محمود في منصبه ووصفه بأنه «قرار صائب يعيد الأمور الى نصابها». وقال موسى ـ في بيان صدر الليلة قبل الماضية ان هذا القرار يعد بمنزلة رسالة الى كل من أشاروا بإمكانية تخطي قانون السلطة القضائية أن يحسنوا المشورة، ولكل مواطن مسؤول أن يتقي الله في مصر.

نجلا الرئيس السابق نفيا الاتهام: الوقائع تحمل العديد من الأكاذيب

تأجيل محاكمة شفيق وعلاء وجمال مبارك في قضية أرض الطيارين إلى 18 نوفمبر المقبل

القاهرة ـ أ.ش.أ: اجلت محكمة جنايات القاهرة امس، محاكمة احمد شفيق رئيس الوزراء الاسبق، واللواء طيار نبيل فريد شكري، واللواء طيار محمد رضا عبدالحميد صقر، واللواء محمد رؤوف حلمي، واللواء محمد كمال فخر الاسلام الصاوي، وعلاء وجمال مبارك، الى جلسة 18 نوفمبر المقبل، وذلك في القضية المتعلقة بتسهيل استيلاء نجلي مبارك على مساحة 40 الف متر من اراضي منطقة البحيرات المرة بمحافظة الاسماعيلية والمخصصة لجمعية الضباط الطيارين. جاء قرار التأجيل لتكليف النيابة العامة بتشكيل لجنة فنية من موظفي الشهر العقاري ووزارة الاسكان لانهاء اجراءات نقل ملكية قطعتي الارض محل القضية لصالح جمعية الطيارين مع استمرار حبس المتهمين. بدأت الجلسة بتلاوة ممثل النيابة العامة احمد حسين رئيس النيابة لامر احالة المتهمين «قرار الاتهام» مشيرا الى ان المتهمين ارتكبوا جرائمهم خلال الفترة من عام 1989 الى 2012 بقيام المتهم الاول اللواء طيار نبيل شكري بصفته موظفا عاما »رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية لبناء المساكن للضباط الطيارين الخاضعة لاشراف الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بوزارة الاسكان» بالحصول للمتهمين علاء وجمال مبارك على ربح ومنفعة بدون حق من عمل من اعمال وظيفته بلغت قيمتها 9 ملايين و923 الف جنيه قيمة مساحة الارض البالغة مساحتها 40 الف متر متر مربع الكائنة بمشروع كبريت.

وأضاف قرار الاتهام ان المتهمين رئيس مجلس ادارة الجمعية وأعضاء الجمعية سهلوا لعلاء وجمال تهمة الاستيلاء بدون حق على منفعة الارض المخصصة بالزيادة ومكنهما من الحصول بغير حق على منفعة تلك الارض وقد ارتبطت تلك الجناية بجريمة التزوير في محررات رسمية، كما انهم وافقوا منفردين دون باقي اعضاء لجنة كبريت على تخصيص مساحة الارض لجمال وعلاء بالمخالفة لقرار مجلس الادارة وقرارات مجالس الادارة الاخرى التي سبق أن حددت اختصاصات لجنة كبريت، كما اضروا عمدا باموال ومصالح جهة عملهم.

وبعد تلاوة قرار الاتهام قام المستشار حمدي سلامة بسؤال المتهمين عن ارتكابهم التهم المنسوبة اليهم فانكروها جميعا وقالوا بانها كذب وغير صحيحة، وقرر جمال مبارك بان تلك الوقائع غير صحيحة بينما قال علاء بان تلك الوقائع تحمل العديد من الاكاذيب وتقدم المدعي بالحق المدني المحامي عثمان الحفناوي بدعواه المدنية ضد المتهمين جميعا بمبلغ 100الف جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت وانضم لطلبات النيابة العامة بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين، والتمس من المحكمة التصدي للقضية وتطبيق مواد القانون المتعلقة بتخريب الاقتصاد القومي والرشوة والاخلال بالواجب الوظيفي نتيجة رجاء او توصية او وساطة من قبل المتهم الاول احمد شفيق للمتهمين علاء وجمال.

من جانبه، تقدم فريد الديب المحامي عن علاء وجمال مبارك بعدة طلبات الى المحكمة منها الافراج عن اللواء نبيل شكري، والتأجيل لجلسة بعيدة نسبيا حتى يتسنى له الاطلاع على مرفقات الملف المنسوخ الذي تم توزيعه على المحامين، مشيرا الى انه علم ان المستندات المرفقة بالاوراق تشمل 3 آلاف ورقة تحتاج الى تصوير.

ودفع الديب ببطلان جميع التحقيقات التي اجراها المستشار اسامة الصعيدي قاضي التحقيق المنتدب من وزير العدل، بدعوى «عدم الحيدة»، وأضاف الديب ان شرط سلامة التحقيق حيدة المحقق، فاذا فقد المحقق الحيدة بطل التحقيق وبطلت جميع تحقيقات المحقق. وأضاف: «ان المحقق في هذه القضية هو الذي نبهنا منذ البداية الى حقيقة واضحة من ان هذه القضية تفوح منها رائحة الانتقام السياسي من المتهم الاول احمد شفيق ذلك ان مقدم البلاغ عصام سلطان هو الذي سبق وأن حاول ان يقف حجر عثرة في انتخابات الرئاسة بقانون «العزل السياسي» والذي قضي بعدم دستوريته».

وأضاف في معرض ابداء دفوعه: «من ضمن مخطط الانتقام السياسي ان المتهم الاول شفيق لم ينجح، فتقدم سلطان بهذا البلاغ بحجة ان هناك مجاملة لنجلي مبارك لحصولهما على قطعتي ارض».

وفجر فريد الديب مفاجأة كبيرة مفادها تنازل علاء وجمال مبارك عن قطعتي الارض وأنهما حتى الآن لم يتسلماها ولم يدقا بها مسمارا واحدا، لافتا الى ان بادر الى تقديم طلب للمحقق بالتنازل عن القطعتين وعن ثمنها وعن فرق السعر.

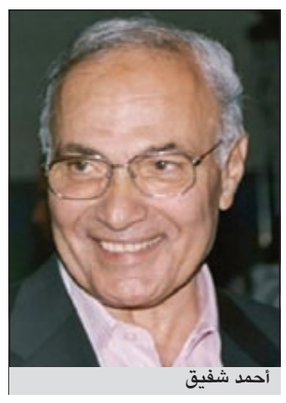
أحمد شفيق

علاء مبارك

جمال مبارك

الديب أكد تنازل علاء وجمال عن الأرض وأنهما لم يتسلماها ولم يدقا بها مسماراً واحداً

الديب طلب التأجيل لتصوير 3 آلاف ورقة مرفقة بمستندات القضية

السيسي: القوات المسلحة لن تسمح بوجود تهديد أو خطر على سيناء أو أي جزء من مصر

شمال سيناء ـ أ.ش.أ: اكد الفريق اول عبد الفتاح السيسي القائد العام ووزير الدفاع والانتاج الحربي ان القوات المسلحة لن تسمح بوجود اي خطر يهدد سيناء، وان ابناء القوات المسلحة مستعدون للتضحية بأرواحهم ودمائهم من اجل ان تظل سيناء جزءا من مصر لا تنفصل عنها ابدا، سائرين على درب ابناء جيل اكتوبر العظيم الذي قاتل واستشهد في سبيل عودة سيناء الى حضن الوطن.

وقال السيسي على هامش حضوره المرحلة الرئيسية للمشروع التكتيكي بالذخيرة الحية «نصر 8» والذي نفذته احدى تشكيلات الجيش الثاني الميداني في سيناء: «اننا سنسلم سيناء كاملة الى الاجيال القادمة من بعدنا كما استلمناها من جيل اكتوبر العظيم».

وأضاف ان الهدف من التدريبات الحالية التي تنفذها القوات المسلحة هو التأكيد على اننا جاهزون افرادا ومعدات وبمعنويات مرتفعة، وقادرون على ان نواجه اي خطر أو تهديد ليس فقط في سيناء بل على اي جزء من ارض مصر وفي كل الاتجاهات لان هذا مهمة ودور القوات المسلحة. واكد الفريق اول عبد الفتاح السيسي ان الجيش المصري هو الجيش الوحيد القوي والقادر في المنطقة العربية، وأن القيادة العامة حريصة على تعزيز ودعم قدراته في أسرع وقت ليس بالمعدات فقط بل من خلال منظومة اساسها الفرد المقاتل، كما اننا مصرون على بذل الجهد لرفع امكانياتنا وجهوزياتنا محافظين على معداتنا وتطويرها والحفاظ على كفاءة الفرد والروح المعنوية، واننا نملك رصيدا قويا يجعل روحنا المعنوية في السماء.

وقال الفريق اول عبد الفتاح السيسي القائد العام ووزير الدفاع والانتاج الحربي ان الجيش المصري خلال الـ 40 عاما الماضية كان اداؤه باهرا دائما منذ بد حرب 1973 حتى استعادة الكرامة والعزة والارض، وانتهاء بدعم ثورة 25 يناير التي وقف الجيش فيها مع الشعب في ثورته ورغبته في التغيير محافظا على تماسك الدولة المصرية في ظل ظروف صعبة.

وأثنى على دور القيادات السابقة بالقوات المسلحة والتي تعاملت بكل شرف، ومسؤولية وطنية مع الثورة، وتفاعلت معها وكانت عند حسن ظن الشعب المصري بها. وقال ان القيادات السابقة بذلت جهدا من اجل استقرار مصر وأنها سلمت الامانة بانتخابات حرة ديموقراطية شهد كل العالم بنزاهتها الى قيادة مدنية منتخبة بشكل ديموقراطي.

وأضاف ان هذا الدور يجعل ابناء القوات المسلحة فخورين بهذا الدور المشرف والوطني والذي سيذكره التاريخ والعالم اجمع تجاه بلده وشعبه.

وقال السيسي ان ما نقوم به اليوم من تدريبات ومناورات على كل الاتجاهات هو العودة للدور الرئيسي للقوات المسلحة، بعدما سلمت المسؤولية، من اجل سرعة استعادة اللياقة والقدرة العسكرية على اكمل وجه، مؤكدا على حجم الجهد المبذول من كل القيادات والافراد لنصل الى اعلى درجات القدرة والكفاءة لان هذا هو الوعد الذي قطعته القوات المسلحة على نفسها بأن تكون محافظة على مصر وأرضها لذلك يجب ان نكون جاهزين وقادرين في كل وقت. وأشاد بالدور الذي تقوم به وحدات القوات المسلحة في شرق القناة باعتبارها رأس الحربة في الدفاع عن حدود مصر الشرقية، مؤكدا على حرص القيادة العامة على دعم تلك العناصر والقوات وتوفير كل الامكانيات لها.

الأهالي يعلنون: «السرو» مدينة مستقلة عن دمياط

مدينة مصرية تعلن نفسها «جمهورية» مستقلة بسبب تلوث مياه الشرب

العربية. نت: قام عدد من أهالي السرو، صباح امس الاول، بتنظيم وقفة احتجاجية والاعتصام أمام مبنى الوحدة المحلية بالسرو، معلنين الانفصال عن محافظة دمياط، واعلان السرو «جمهورية» مستقلة.

وقام المحتجون بارسال خطابات الانفصال الى ديوان عام رئيسة الجمهورية وشؤون مجلس الوزراء، وذلك اعتراضا على تقاعس محافظة دمياط وشركة مياه الشرب عن تغيير محطة مياه الشرب القديمة والمتهالكة التي تغذي المدينة. يذكر أن محطتي مياه هي عبارة عن كومباكت نقالي، احداهما طراز نمساوي تم تركيبها عام 1987، والأخرى تم تركيبها عام 1991 بقدرة 30 ليترا/ثانية للمحطة الواحدة، وهاتان المحطتان انتهى عمرهما الافتراضي وانخفضت كفاءتهما الى مستوى 50٪، وأصبحتا لا تلبيان احتياجات المدينة.

وكانت الشركة قد وعدت باعادة تغيير المحطة وتغيير خطوط المياه الاسبستوس الممتدة بطول المدينة، الا أن أهالي المدينة فوجئوا بتقاعس الشركة عن التنفيذ، وقامت الشركة باعلان بيان الخميس الماضي يفيد بقيام الشركة بسحب عينات من مياه الشرب بالمدينة لتحليلها واعلان نتيجة العينات بأنها سليمة ومطابقة للمواصفات، ما اعتبره أهالي المدينة مراوغة واخلالا بالوعود التي وعد بها محافظ دمياط اللواء محمد علي فليفل والمهندس سيد ربيع رئيس شركة مياه الشرب بدمياط.

وأكد عمار فؤاد، منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن حقوق السرو، أن الأهالي المحتجين أمام مجلس المدينة أعلنوا الاعتصام المفتوح والاضراب عن الطعام لحين اعلان انفصال السرو عن محافظة دمياط، واعلانها مدينة مستقلة أو ضمها الى محافظة الدقهلية.

يذكر أن اللواء محمد علي فليفل، محافظ دمياط، قد قام بزيارة الأسبوع الماضي الى مدينة السرو، لتفقد مشكلة محطة السرو، وطالب المهندس سيد ربيع رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بتوفير الاعتماد المالي اللازم، لتغيير خطوط مياه الشرب بمدينة السرو، ووعد رئيس الشركة القابضة بالتنفيذ، بحسب ما ذكرت صحيفة «اليوم السابع».

وأضاف ربيع أنه «تم تصميم الرسومات الهندسية لمحطة السرو على نفس المساحة الموجودة حاليا، نظرا لندرة الأراضي بمحافظة دمياط، وأن المحطة الجديدة بطاقة 300 ليتر/ثانية».

الإفراج عن 206 سجناء بمناسبة الاحتفالات بذكرى السادس من أكتوبر

القاهرة ـ أ.ش.أ: قررت وزارة الداخلية الإفراج بالعفو عن عدد 206 من نزلاء السجون بمناسبة الاحتفال بعيد السادس من أكتوبر وذلك تنفيذا للقرار الجمهوري رقم «2012/218» بشأن العفو عن باقي العقوبات بالنسبة الى بعض المحكوم عليهم بمناسبة الاحتفال بعيد السادس من أكتوبر لعام 2012.

وأكد قطاع مصلحة السجون في بيان له امس أن عدة لجان قامت بفحص ملفات نزلاء السجون على مستوى الجمهورية لتحديد مستحقي الافراج بالعفو عن باقي مدة العقوبة وانتهت أعمال اللجان الى انطباق القرار على 206 نزلاء ممن يستحقون الافراج عنهم بالعفو بحلول هذه المناسبة.

وأضاف البيان أن هذه الاجراءات تأتي في اطار حرص وزارة الداخلية على اعلاء قيم حقوق الانسان وحرصا من قطاع مصلحة السجون على تطبيق السياسة العقابية بمفهومها الحديث وتوفير أوجه الرعاية المختلفة للنزلاء خاصة في مجال التواصل الاجتماعي مع ذويهم.

الاتحاد لوح باللجوء إلى مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية

«التجارية» تثور بوجه قرار إقفال المحال عند الـ 10 مساء

قال أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، ان تحديد موعد لاغلاق المحلات بدءا من العاشرة مساء، يخالف القانون، موضحا أنه سيلجأ لرئيس مجلس الوزراء ثم رئيس الجمهورية، بجانب الاحتفاظ بحقه الكامل في اللجوء للقضاء المصري الشامخ.

وأوضح الوكيل، في بيان صحافي للاتحاد امس الاول، أن القرار الذي اتخذه مجلس المحافظين، يعد مخالفة صريحة للقانون رقم 189 لسنة 1951 الخاص بالغرف التجارية، والذي تم تعديله بالقانون رقم 6 لسنة 2002، أي بعد صدور قانون نظام الحكم المحلي عام 1979، مما يجعله «يجب» أي مادة تتعارض معه كقانون لاحق، بحسب بوابة الأهرام.

وأضاف أنه طبقا للمواد 14، و15 و16 من قانون الغرف التجارية، والمادة 76 من لائحته التنفيذية يجب على الحكومة أخذ رأي الغرف خلال 3 أشهر من تاريخ طلبه وهو ما لم يتم، مشيرا الى أنه سيوجه الدعوة لمجالس ادارات الشعب العامة والنوعية ثم مجالس ادارات الغرف التجارية بجميع المحافظات ثم مجلس ادارة الاتحاد والذي سيكون في حالة انعقاد دائم حتى يتم حل هذا الموضوع.

أوضح أنه في ظل العشوائية الحالية وانعدام الأمن فان تطبيق ذلك سيكون له مردود سلبي على مصر، وهو ما أكده وزير الداخلية سابقا بشأن هذا الموضوع بعد دراسته، كما سيكون له مردود سلبي آخر على السياحة العربية والتي ستتوجه لدول أخرى، ونحن في أشد الحاجة لجذب السياحة لدعم الاقتصاد، على حد قوله. وأضاف: ما سعينا اليه خلال السنوات الماضية لتحديث وتطوير التجارة الذي أدى الى ظهور العديد من المراكز التجارية الحديثة باستثمارات تجاوزت عدة مليارات، وأدت لتنمية مناطق جديدة وخلق فرص عمل حقيقية، ستنهار وسيتوقف تدفق تلك الاستثمارات التي لها مردود واضح على العديد من القطاعات الاقتصادية.

«كل حريم الهانم».. كتاب يرصد كيفية تحول سوزان مبارك إلى شخصية ديكتاتورية وعلاقتها بجيهان السادات

القاهرة ـ د.ب.أ: صدر في العاصمة المصرية القاهرة قبل أيام كتابا بعنوان «كل حريم الهانم» للكاتب محمد عيداروس يتناول فيه عددا كبيرا من الشخصيات النسائية التي التصقت بزوجة الرئيس المصري السابق سوزان ثابت وكن سببا في تحويلها الى شخصية ديكتاتورية أو كانت سببا في تحويلهن الى شخصيات هامة في البلاد.

وصدر الكتاب عن دار «بوك هاوس» للنشر في 220 صفحة من القطع المتوسط ويرصد الحقبة التي حكم فيها مبارك مصر من خلال رحلة زوجته التي كانت تحلم في طفولتها بأن تكون راقصة باليه فاذا بها تتحول الى السيدة الأولى مرورا بالنساء اللاتي أثرن في حياتها بداية من السيدة الروسية التي علمتها فن الاتيكيت ونهاية بالوزيرات وسيدات الأعمال اللاتي دخلن الى عالم الثروة والسلطة من خلالها.

ولم يكن كاتب مصري على مدار سنوات حكم الرئيس السابق مبارك يجرؤ على الحديث عن زوجته سوزان ثابت التي كان معروفا أن لها سطوة قوية وتدخلا صريحا في الكثير من شؤون البلاد.

ويضم الكتاب العديد من القصص المثيرة التي تفوح منها رائحة الفساد بدأها الكاتب بتناول أدق أسرار سوزان ثابت منذ طفولتها وفي مراحلها الدراسية المختلفة مرورا بقصة زواجها من الرئيس المصري السابق وعلاقتها بالسيدة جيهان السادات زوجة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات.

ويقسم الكاتب فترة حكم مبارك من وجهة نظر زوجته الى مرحلتين: الأولى تلك التي ابتعدت فيها عن أمور الحكم والثانية التي تدخلت فيها في كل صغيرة وكبيرة في مصر حتى أسقطت عن عمد الحد الفاصل بين خزائن الدولة وحقيبة يدها فأصبح كل شيء مستباحا لها.

ويتوغل الكتاب في عمق علاقة سوزان بنجلها جمال وتفضيلها له على شقيقه علاء وكيف كان يدار بيت الرئيس من الداخل سواء في الزواج أو المشكلات العائلية.

ويحاول الكاتب جاهدا رصد أسباب تلقيب سوزان ثابت بـ «الهانم» من خلال السمات التي عرفت عنها من غيرة وحسد وحب للانتقام خاصة في علاقاتها بزوجات الملوك والرؤساء.

لكن يبقى الجزء الأكثر تشويقا في الكتاب هو ذلك الذي يغوص في علاقات السيدة الأولى السابقة دائمة التوتر مع المذيعات والفنانات اللاتي ظنت أنهن يحاولن تقليدها أو خطف الأضواء منها. وينتقل الكتاب بعد ذلك لرصد رحلة صعود العديد من السيدات اللاتي اقترن اسمهن بسوزان ثابت خاصة اللاتي أغدقت عليهن من ثروات البلاد بعدما أدرك الجميع أن مفاتيح الثروة والسلطة تتركز في يدها حيث كان معروفا احتفاظها لنفسها على مدار سنوات طوال بنسبة محددة في المناصب الوزارية والقيادية في مصر.

ويدخل الكتاب مع حريم الهانم في مجموعة من القصص الشيقة عن السيدة التي ضمنت سوزان ثابت في أقساط «ثلاجة» في بداية حياتها فردت لها الجميل بأن أهدتها جانبا من دخل بترول مصر وأخرى انحنت على يدها لتقبلها فأبقتها على كرسي الوزارة وثالثة رافقتها كمرشدة سياحية في رحلاتها لبيروت فكان الثمن اهداء زوجها كرسي الوزارة رغم تقارير أمنية حذرت منه.

كما يحكي الكتاب عن سيدة أخرى كانت أستاذتها في الجامعة الأميركية وساعدتها في اعداد أبحاثها فكافأتها بمقعد رئاسة المجلس القومي للمرأة.

وتمت تبرئة سوزان ثابت من قضايا كثيرة أقيمت ضدها وخرجت من السجن بعد قليل من الثورة المصرية التي أطاحت بحكم زوجها بعدما دفعت 24 مليون جنيه لخزينة الدولة قالت انها كل ما تملك بينما يرى كثيرون أن الأموال التي حصلت عليها دون وجه حق تقدر بمئات الملايين ويطالبون بمحاسبتها على فساد مالي وسياسي.

سوزان مبارك

أبوالفتوح: مصر بعد الثورة تحتاج أن يكون أداء مؤسسة الرئاسة ثورياً

القاهرة ـ أ.ش.أ: أوضح د.عبد المنعم أبو الفتوح وكيل مؤسسي حزب مصر القوية أن مصر بعد الثورة تحتاج أن يكون أداء مؤسسة الرئاسة ثوريا وليس محافظا، مؤكدا «أننا مازلنا في ثورة، وأن الثورة مستمرة» وطالب أبو الفتوح القوى الوطنية بأن تتوافق لتحقيق مصلحة الوطن وأهداف الثورة، وأن تكف عن حالة الاستقطاب، التي أشار الى أن أحد تجلياتها كان أحداث التحرير الجمعة، مؤكدا أن كل الأطراف المشاركة في أحداث الجمعة تتحمل المسؤولية، وأن المسؤولية الأكبر تقع على مؤسسة الرئاسة لأنها من المفترض أن تكون هى الأكثر رشدا وحكمة.

وأشار أبو الفتوح الى أن استغلال الدين في دغدغة عواطف الناس لكسب أصوات انتخابية يعتبر جرما، وقال: «لا داعي لاستغلال الدين لتحقيق مكاسب انتخابية».

وأضاف أبو الفتوح في تصريحات له امس أن «اقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود هو مطلب ثوري، طالبنا به منذ الأيام الأولى للثورة»، متهما النيابة العامة بأنها تواطأت على دماء شهداء ثورة يناير لمسؤوليتهم عن غياب الأدلة في هذه القضايا، محملا النائب العام المسؤولية عن البراءات التي حصل عليها قتلة الشهداء.

وقال: انه لولا دماء الشهداء لما جلس الرئيس محمد مرسي على كرسي رئاسة الجمهورية، وشدد على ضرورة أن يتوقف الرئيس عن الحديث الكثير، وأن يعمل على حل مشاكل المواطنين اليومية، موضحا أنه لا يقصد أن يغيب تماما عن شعبه.

وأشار الى أن حزب مصر القوية يعتز بهويته المصرية الاسلامية، ولفت الى أن الحزب منحاز بالدرجة الأولى للفقراء والمهمشين، ويهدف الى استقلال تام للقرار الوطني دون تدخل لقوى خارجية أو هيمنة لقوى داخلية، معربا عن تمنياته لكل الأحزاب الوطنية الثورية الجديدة التوفيق، ومعتبرا أن نجاحها نجاح لمصر.

وفيما يتعلق بسيناء، قال أبو الفتوح انه لن تكون هناك تنمية حقيقية في سيناء دون فرض سيادة وطنية مصرية على سيناء.

وعن وضع المرأة في المجتمع، قال ان المرأة المصرية في مصر مظلومة وحقوقها مهضومة، ويمارس تمييز ضدها، وهو ما يرفضه الاسلام مشددا على ضرورة أن تسترد المرأة المصرية حقوقها.